

الأمر « ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو « استوت على الجودي » ثم إضمار السفينة قبل الذكر ، كما هو شرط الفخامة ، والدلالة على عظم الشأن ، ثم مقابلة « قيل » في الخاتمة بـ « قيل » في الفاتحة .

ثم يتساءل عبدالقاهر : أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة ، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع ، وحروف تتوالى في النطق ؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب ؟ .

وبمثل هذا الأسلوب التحليلي يصل عبدالقاهر إلى ما يريد من تقرير ما أسلف من أن الشأن للنظم كاملاً ، ولا شيء من الاعتبار للفظ وحده قبل أن يدخل في هذا النظم الذي ينتظم به المعنى .

ولكن عبدالقاهر ينسى فضل الألفاظ المختارة في هذه الآية المعجبة ، فهناك قبل هذا النظم وهذا التلاؤم الذي فصله ، وهذا الوضع للكلمات على النسق العجيب ، تخير لكل لفظ ، ولاشك أن هنالك ألفاظاً كان يمكن أن تؤدي بها تلك المعاني ، ولكن الفضل إنما يظهر في التخير والانتقاء المبني على تفضيل لفظ على لفظ آخر .

ولماذا نذهب بعيداً وعبدالقاهر نفسه يقرره ، إن عفواً أو قصداً ، حين يقول : هل يقع في وهم أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان مايقعان فيه من التأليف والنظم ، أكثر من أن تكون هذه اللفظة مألوفة ومستعملة ؟ وتلك اللفظة غريبة حوشية ؟ أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن ، ومما يكيد اللسان أبعد ؟ ( ٣٦ ) .

والذين عرضوا لفصاحة اللفظة المفردة ، كانت تلك الصفات - التي لم يسع عبدالقاهر إلا الاعتراف بها في معرض التهوين من أمرها - أهم ما عرضوا له . لكن تلك الصفات لاتصل إلى هذه الدرجة من التفاهة ، كما أراد عبدالقاهر أن يصورها .. أين « عساليح الشوحط » من « أغصان البان » ؟ أين « الصهصلق » من « الصهيل » ؟ وأين « أشرج » من « ضم » ؟ وأين « الحيزبون » من « العجوز » ؟ وأين « الفدوكس » من « الأسد » ومن « الليث » ؟ وأين « المهبع » من « الطريق » ومن « السبيل » ؟ . إلى آخر ما لا يحصى من الألفاظ الحوشية الثقيلة ، وما يرادفها من الألفاظ السلسة المستعذبة ! .